

# تغير المناخ والنفوح

نشرة الهجرة القسرية ٣١

ما المخاطر التي يفرضها تغير المناخ على المجتمعات الأكثر عرضة للتغيرات في الظروف البيئية المحلية؟

مقترنة مع انهيار الهياكل الاجتماعية المصممة للتخفيف من الصراعات التقليدية على الموارد.

وفي مطلع السبعينات، اتخذ الرئيس السوداني جعفر النميري خطوة لإرساء سلطته في الخرطوم، وكان من بين الإجراءات التي اتخذها في سبيل تحقيق ذلك إلغاء الإدارة الأهلية القبلية في دارفور والتي كانت تتخذها الأطراف المضطهدة منتدىً لثبث شكواها وإبرام التسويات التي كانت تخفف من حدة الصراعات القبلية. وقد أدى هذا الإجراء إلى انهيار عنيف في آليات تسوية النزاعات التقليدية في المنطقة. ولكن بحلول الثمانينات ومطلع التسعينات، أدت إستراتيجية الخرطوم في نشر الانقسام بين الجماعات في دارفور إلى موقف لا يمكن تصوره أدى بدوره، ومقترناً مع ندرة الموارد، إلى خلق موقف انعدمت فيه - في ظل تاريخ من المناوشات العنيفة بين القبائل المتنافسة على الموارد- آليات التصدي للنزاعات المتضمنة. وفي عام ١٩٩١، ناشدت قبيلة زغاوة في دارفور الرئيس عمر البشير للتصدي للانهيار في النظام الاجتماعي والذي كان ضرورياً لتقليل الصراعات في المنطقة، ومصرحة بأن

بالشيء الجديد، بل إنه لم تطراً عليها أي زيادة ملفتة خلال السنوات العشر الماضية. إذن ما الجديد الذي طرأ على التغير البيئي في دارفور وأدى إلى ما نشهده الآن من صراعات؟

وكان لصراع دارفور اليوم سابقة مناظرة في الحرب التي اندلعت عام ١٩٨٧ بين قبيلة الفور والعرب والتي كانت حرباً على موارد المنطقة، حيث أدى الجفاف وما ارتبط به من مجاعات إلى ارتحال الرعاة ممن تنتمي غالبيتهم لأصول عربية في شمال دارفور باتجاه الجنوب بحثاً عن مراعي أكثر خضرة، ومن ثم كان التنافس على هذه الموارد مع قبيلة الفور وغيرهم من المزارعين لا مفر منه. وهكذا فإن تغير المناخ لا يدفع للهجرة فحسب بل قد يشعل كذلك الصراعات. ورغم ذلك، فلم تكن التعرية البيئية وما ارتبط بها من هجرة في دارفور بالوقود الكافي لإشعال الصراع، ذلك أن الصراعات إنما تأتي نتيجة للضغوط البيئية

شهدت دارفور على مر تاريخها المدون اقتتالاً وصراعات مستمرة بين القبائل والجماعات بها. وقد جاءت هذه الصراعات نتيجة التنافس على الموارد والفاقة النسبية وفرص المساعدات المتضائلة في وجه النمو السكاني المتسارع. وربما كان هذا التاريخ الملطخ بالصراع على الموارد هو ما حدا بالأمين العام للأمم المتحدة للإشارة إلى تغير المناخ باعتباره أحد الأسباب الرئيسية فيما يشهده إقليم دارفور من صراع، فآثار تغير المناخ على الأنظمة البيئية آثار موثقة ومعروفة، وسوف يطال تأثيرها البشر لا محالة.

وكان تزايد وتيرة دورات القحط والجفاف في دارفور مقترناً بالتوسع الجنوبي للصحراء الكبرى قد ضاعف من تأثيرات السلوكيات الإنسانية على البيئة، حيث أدت أشكال الزراعة والرعي صغيرة النطاق ولكن واسعة الانتشار والتي تمارسها الجماعات البشرية في دارفور إلى تسارع وتيرة التصحر. والتعرية البيئية في دارفور ليست

أو إعادة أو دمج مئات الآلاف كنتيجة للصرعات العنيفة التي تؤدي إليها عدم كفاية الاستجابة للهجرة في البداية.

ولهذا السبب السابق ينبغي أن تُولى عناية خاصة ببناء المؤسسات الاجتماعية المحلية التي يمكنها دفع الحوار وتسوية النزاعات حيثما أدت أمطاط الهجرة إلى زيادة احتمالات نشوء هذه النزاعات. إن الأسباب من وراء أزمة دارفور لا يمكن عزوها فقط إلى التعرية البيئية والتكاليف على الموارد المحلية وإنما كذلك إلى الانهيار الاجتماعي وعجز أو انعدام وجود الآليات المحلية في تسوية النزاعات

وبين القدرة على التكيف مع الدورات قصيرة الأجل في توافر الموارد قد زادت خطورته نتيجة للتغير المناخ. وينبغي على جهات توفير المعونات الدولية العمل مع الدول من أجل تحديد الفئات الأكثر عرضة لخطر الهجرة المدفوعة بالأسباب البيئية - وليس فقط الفئات التي تعاني خطراً واضحاً في التعرض لصرعات- ووضع برامج مساعدات طويلة الأجل للمعونات والتنمية للسماح للسكان بالعيش بأسلوب يتسق على الأقل مع أساليبهم التقليدية في المعيشة وبدون الاضطرار للهجرة.

«حكومة الخرطوم قد خلقت أزمة كبرى نتيجة لتدخلها في نظام الإدارة الأهلية».

### تقديم الدعم للتكيف

ليس ثمة شك بأن التصحر والجفاف قد أديا إلى تبدل أمطاط هجرة القبائل الرعوية للمناطق الجديدة. كذلك لا يحدوننا أي شك بأن أمطاط الهجرة المتبدلة، مقترنة بأشكال الهجرة الأكثر استدامة التي يقوم بها السكان في شمال دارفور بحثاً عن الأراضي التي توفر لهم الكلاً اللازم



قرية كامونجو المدمرة، شرق بلدة كايكايلا، شمال إقليم دارفور.

والتي يكمنها التصدي للهجرة المدفوعة بالأسباب البيئية. ومع مواصلة التغيرات المناخية لتبديلها للبيئات المحلية، ينبغي أن يكون المجتمع الدولي مستعداً ليس فقط لتزويد هذه المجتمعات بما تحتاجه من وسائل تعينها على التكيف وإنما كذلك لتزويد المجتمعات المستضيفة الجديدة بالموارد الاجتماعية والسياسية اللازمة لدمج التجمعات السكانية التي لا تجد أمامها خياراً سوى السعي وراء مراعى أكثر خضرة في مكان آخر.

سكوت إدواردز (scottedwards@gmail.com) كان الأخصائي القطري للسودان لدى منظمة العفو الدولية، الولايات المتحدة الأمريكية (www.amnestyusa.org) من عام ٢٠٠٤ حتى عام ٢٠٠٨.

وكما أن تغير المناخ يحدث على مدار دورات طويلة، فإن جانباً كبيراً من أشكال الهجرة الناجمة عن التعرية البيئية سوف تحدث بشكل أبطأ وإن يكن مطرد على مدار فترات زمنية طويلة. وهذه هي المواقف الأكثر تعرضاً للتجاهل وغض الطرف عنها، ويقدر أنها تمثل كذلك أكثر أنواع الهجرة البيئية خطورة. وكما هو الحال في دارفور، فإن المناخ المتغير مقترناً بتغير أمطاط الهجرة يهدد بإشعال الصراعات بين التجمعات السكانية، وهو ما من الممكن أن يؤدي إلى خلق دائرة من العنف والنزوح تؤدي بسهولة لانتشار وتدهور وتفاقم الظروف البيئية المحلية. ومن الأيسر أن يتم دمج بضعة مئات من السكان النازحين نتيجة للتعرية البيئية عن أن تتم إعادة توطين

للمعيشة، قد أدت نشوء الصراعات. ولا شك أن ميليشيا الجنجويد قد أغرتها وعود الحصول على الأراضي الغنية المنتمية لأولئك الذين سيجبرونهم على الفرار.

ومع تواصل التغيرات في المناخ وتآكل البيئات المحلية إلى حد أحس معه الناس بضرورة الانتقال إلى مكان آخر للنجاة بأنفسهم، تتمثل الخطوة الأولى التي يتوجب اتخاذها في التصدي للحاجة للهجرة. إن الهجرة الناجمة عن تغير المناخ ليست محصلة لهذا التغير بقدر ما هي انعكاس لمدى قدرة السكان والمجتمعات على التكيف من عدمه. وقد يعني نشر البرامج المصممة لرفع حجم الموارد البيئية إلى الحد الأقصى، على سبيل المثال، أن الاختلاف بين الاضطرار للهجرة في مواجهة تناقص الأمطار الموسمية،